الأمم المتحدة

A/69/284

الجمعية العامة

Distr.: General
7 August 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٦٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

حالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/١٦٠، وهو يستعرض بإجمال حالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويتضمن قائمة بالأطراف الموقعة على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري أو المصدقة عليهما أو المنضمة إليهما. ويقدم بالإضافة إلى ذلك معلومات عن أعمال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعن الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل التصديق على الاتفاقية وتنفيذها. ويقدم التقرير أيضا لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزته كيانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية.

* A/69/150.

090914 080914 14-58244 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٦٧/١٦٠، أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن حالة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري.

ثانيا - حالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري

٢ - منذ التقرير السابق عن حالة الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري (A/67/281)، وحتى ١ تموز/ يوليه ٢٠١٤، صدق على الاتفاقية ١٨ طرفا إضافيا[(١)]. وانضم إليها ١٠ أطراف أخرى[(٢)]، ووقع عليها ٥ أطراف جديدة[(٣)]. أما البروتوكول الاختياري فقد صدق عليه ٥ أطراف إضافية[(٤)]، وانضم إليه ٦ أطراف أخرى[(٥)]، ووقع عليه طرفان جديدان[(٦)].

٣ - وفي تاريخ تقديم هذا التقرير، بلغ مجموع الدول الأطراف في الاتفاقية ١٤٧ دولة طرفا، وبلغ مجموع الأطراف الموقعة ١٥٨ طرفا، وذلك منذ أن فتح باب التوقيع عليها في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. وصدق الاتحاد الأوروبي أيضا على الاتفاقية، بوصفه منظمة إقليمية. وبلغ عدد الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري ٨٢ دولة، وبلغ عدد الأطراف الموقعة عليه ٩٢ طرفا. وترد في مرفق هذا التقرير قائمة الأطراف التي وقعت الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري أو صدقت عليهما أو انضمت إليهما.

٤ - وواصلت الدول الأعضاء مواءمة التشريعات والسياسات والأطر المؤسسية.

٥ - وعقدت الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ اجتماعا رفيع المستوى بشأن موضوع الإعاقة والتنمية، من أجل تشجيع وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده. وأسفر الاجتماع عن وثيقة ختامية موجزة وعملية المنحى

---

(١) الاتحاد الروسي، وإسرائيل، وألبانيا، وأندورا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وبربادوس، وبوروندي، وبولندا، وجورجيا، ودومينيكا، وسنغافورة، وسوازيلند، وكمبوديا، وكوت ديفوار، ومالطة، والنرويج، واليابان.

(٢) أفغانستان، وأنغولا، وتوفالو، ودولة فلسطين، وزمبابوي، وسويسرا، والعراق، والكويت، وكيريباس، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

(٣) تشاد، وجزر البهاما، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسنغافورة، وغينيا - بيساو.

(٤) أندورا، وبوروندي، وسوازيلند، وغابون، ومالطة.

(٥) أفغانستان، وأنغولا، وبالاو، ودومينيكا، وزمبابوي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

(٦) تشاد، وغينيا - بيساو.

(القرار ٣/٦٨) تدعم أهداف الاتفاقية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، تسهم الوثيقة الختامية في كفالة مراعاة السياسات والبرامج الشاملة لمسألة الإعاقة على كافة المستويات. وبالتوازي مع الاتفاقية، تقدم الوثيقة الختامية إطارا سياسيا شاملا يوجه إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب التنمية.

ثالثا - مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٦ - منذ تقديم التقرير السابق في آب/أغسطس ٢٠١٢، عقد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ثلاث دورات في مقر الأمم المتحدة.

٧ - وعقدت الدورة الخامسة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وكان موضوعها ''جعل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مهمة بالنسبة للنساء والأطفال''. وتناولت المناقشات المواضيعية أثناء المؤتمر ما يلي: ''التكنولوجيا وتيسير الوصول إليها''، و ''الأطفال ذوو الإعاقة''، و ''النساء ذوات الإعاقة''.

٨ - وعقدت الدورة السادسة في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣. وركزت الدول الأطراف في الدورة السادسة على موضوع ''كفالة مستوى معيشي لائق: تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في إطار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة''، وكانت الموضوعات الفرعية هي: ''التمكين الاقتصادي عن طريق توفير الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع واستراتيجيات الحد من الفقر''؛ و ''التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في العمليات الوطنية والإقليمية والدولية''؛ و '' التأهيل وإعادة التأهيل على صعيد المجتمع المحلي من أجل إقامة مجتمع شامل للجميع''.

٩ - وعقدت الدورة السابعة في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وهذه هي أحدث دورات المؤتمر وتناولت المناقشات المواضيعية فيها ما يلي: ''إدماج أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية بعد عام ٢٠١٥''؛ و ''الشباب ذوو الإعاقة''، و ''التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني''. وخلال الدورة، انتخب تسعة أعضاء جدد في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ليحلوا محل الأعضاء الذين تنقضي مدة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٠ - واعتمد المؤتمر ثلاثة قرارات لتعزيز عمله وللتوصية بتخصيص الموارد اللازمة لعقد ست جلسات على مدى ثلاثة أيام كاملة في الدورات المقبلة (انظر CRPD/CSP/2014/5).

رابعا – اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١١ – منذ تقديم التقرير السابق، في آب/أغسطس ٢٠١٢، عقدت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة دوراتها الثامنة (١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر٢٠١٢)، والتاسعة (١٥-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣)، والعاشرة (٢-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، والحادية عشرة (٣١ آذار/مارس – ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤).

١٢ – ونظرت اللجنة، في دورتها الثامنة، في التقارير الأولية الواردة من الأرجنتين والصين وهنغاريا. وكانت اللجنة قد تلقت تقارير أولية من تسعة بلدان هي: أوكرانيا، والبرازيل، والبرتغال، وسلوفاكيا، وشيلي، وصربيا، وقطر، وكينيا، ونيوزيلندا، فبلغ بذلك مجموع التقارير المقدمة ٣٥ تقريرا. وقد قررت اللجنة خلال دورتها السابعة تكريس المناقشات العامة للسنة لموضوع حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة. وحضر الدورة الثامنة ممثلون من عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة ومن الوكالات المتخصصة، وهيئات الإدارة الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. وشملت الهيئات الممثَّلة مجلس أوروبا، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، ومنظمة هيومن رايتس ووتش. وتضمن تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن تعزيز هيئات معاهدات حقوق الإنسان مقترحات محددة من أجل تحسين فرص الوصول إلى تلك الهيئات وتسليط الضوء عليها على الصعيد القطري، وأكد من جديد اعتزام المفوضية تسهيل استخدام موقعها الشبكي وتيسير الوصول إليه بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٣ – ونظرت اللجنة، في دورتها التاسعة، في التقرير الأولي الوارد من باراغواي. واعتمدت اللجنة قوائم المسائل المتعلقة بالتقارير الأولية المقدمة من أستراليا، والسلفادور، والنمسا، والحوارات المقبلة مع تلك البلدان، فضلا عن الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي المقدم من باراغواي. وقررت اللجنة صياغة تعليق عام بشأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة، في إطار متابعة المناقشة العامة حول هذا الموضوع.

١٤ – ونظرت اللجنة في دورتها العاشرة في تقارير الدول التالية: أستراليا، والسلفادور، والنمسا. وعلاوة على ذلك، اعتمدت قوائم المسائل المتعلقة بالتقارير الأولية التي قدمتها كل من أذربيجان والسويد وكوستاريكا.

١٥ – وخلال الدورة الحادية عشرة، نظرت اللجنة في تقارير أذربيجان والسويد وكوستاريكا. واعتمدت قوائم المسائل المتعلقة بالتقارير الواردة من ألمانيا، وإكوادور،

وبلجيكا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والمكسيك، ونيوزيلندا. وتلقت اللجنة حتى الآن ٥٩ تقريرا من الدول الأطراف. وأدت الزيادة في عدد التصديقات على الاتفاقية وعلى البروتوكول الاختياري إلى ازدياد عبء عمل اللجنة. وجرى تناول هذه المسألة في مشروع القرار المتعلق بتعزيز وتحسين فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، الذي ينص على تخصيص وقت إضافي للاجتماعات والمزيد من الموارد لبناء القدرات. وقدم الرئيس تقريرا عن الأنشطة المضطلع بها منذ الدورة السابقة، والتي شملت الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية، والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وأبرز الاجتماعان الصلة بين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتنمية الاجتماعية بوجه عام. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الرئيس في عدد من الاجتماعات مع مسؤولي الأمم المتحدة بشأن تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وكان هناك توافق عام للآراء بين هيئات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات المتخصصة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي حضرت المؤتمر على تحقق تحسينات ملحوظة بالنسبة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

خامسا - الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها دعما للاتفاقية

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الأمانة العامة ٢١ تقريرا من الحكومات[٧]، و ١٠ تقارير من وكالات[٨] منظومة الأمم المتحدة ردا على مذكرة شفوية. ويبرز الفرع التالي أمثلة على جهود الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ الاتفاقية.

ألف - الدول الأعضاء

١٧ - ناقشت الدول الأعضاء في تقاريرها المبادرات التشريعية والسياساتية الجديدة وخطط العمل والاستراتيجيات الوطنية التي تعالج شواغل الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تناولت مرارا المواضيع المتعلقة بالتسهيلات؛ والتعليم؛ والعمالة؛ والرعاية الصحية؛ والرعاية الاجتماعية،

(٧) وردت تقارير من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإندونيسيا، وإيطاليا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، والدانمرك، ورومانيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والفلبين، وفنلندا، وكولومبيا، وكينيا، والمكسيك، والنرويج، والنمسا، واليونان.

(٨) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة السياحة العالمية.

والتأهيل المجتمعي، والعيش المستقل؛ والإيذاء والعنف؛ والتعاون الإنمائي الدولي فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

المبادرات التشريعية والسياساتية

١٨ - أشارت عدة من الدول الأعضاء في تقاريرها إلى اتخاذ تدابير تشريعية وسياساتية تهدف إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على النحو المبين في الاتفاقية:

(أ) أشارت فنلندا إلى الإجراءات التي اضطلعت بها مؤخرا من أجل التصديق على الاتفاقية في عام ٢٠١٤؛

(ب) بدأ الاتحاد الروسي في إدخال تعديلات على القانون الجديد المتعلق بالضمان الاجتماعي، والحماية الاجتماعية وعدم التمييز، والترتيبات التيسيرية المعقولة والتسهيلات بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ج) تأخذ إندونيسيا بنهج قائم على حقوق الإنسان في تطوير تشريعاتها بما يفضي إلى مراعاة مسائل الإعاقة في قضايا المجتمع والتنمية؛

(د) أشارت كولومبيا في تقريرها إلى التشريعات الجديدة التي استنتها في ٢٠١٣ من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتستعرض كينيا حاليا تشريعاتها الوطنية بهدف تعزيز إطارها القانوني لمواءمته مع أحكام الاتفاقية؛

(هـ) أعلنت سنغافورة عن سن سياسات جديدة من أجل تحسين تسهيلات استعمال وسائل النقل، والاستفادة من التعليم ما قبل المدرسي والخدمات، وعن منح إعانات ضريبية للجهات التي تقدم الرعاية إلى أشخاص من ذوي الإعاقة؛

(و) قامت النرويج بزيادة التمويل المخصص للتعليم الشامل للجميع بنسبة ١٥ في المائة.

خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية

١٩ - أشارت عدة من الدول الأعضاء في تقاريرها إلى إدراج الإعاقة في خطط التنمية والبرامج والسياسات على الصعيد الوطني كواحدة من الأولويات:

(أ) أشارت رومانيا إلى إصدار استراتيجية وطنية لتعزيز الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) أصدرت المكسيك مؤخرا خطة إنمائية وطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جهود التنمية. وحددت إندونيسيا الأشخاص ذوي الإعاقة كأولوية في مشروع الخطة الوطنية متوسطة الأجل من أجل التنمية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، ووضعت مؤخرا خطة عمل وطنية بشأن حالات الإعاقة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢؛

(ج) أشارت كولومبيا إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في المجالات الرئيسية للسياسة العامة المتعلقة بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة والأسرة والتقدم في السن والشيخوخة، ونوع الجنس، وضحايا النزاعات، وكذلك في السياسات المتعلقة بالصحة والتعليم، والعمالة، والثقافة، والترفيه، والرياضة، والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة سياسة وطنية جديدة في ما يتعلق بالإعاقة والإدماج الاجتماعي للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٢؛

(د) بذلت السويد جهودا من أجل كفالة قدرة السلطات المحلية على تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية بشأن الإعاقة؛

(هـ) وضعت سنغافورة خطة تمكينية رئيسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في مراحل الحياة المختلفة لتمكينهم من العيش المستقل ومن المساهمة في المجتمع؛

(و) ووضعت الفلبين خطة عمل وطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ من أجل تنفيذ استراتيجية إنشيون[٩].

التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة

٢٠ - شددت الدول الأعضاء على أهمية التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية (القرار ٣/٦٨) عن طريق تسليط الضوء على أهمية التصميم العام، وإزالة الحواجز التي تعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المحيط المادي، ووسائل النقل، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وعلى اعتبار تلك التسهيلات عنصرا أساسيا في مجال الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ.

٢١ - وأشار العديد من الدول الأعضاء إلى تحسين التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة:

(٩) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استراتيجية إنشيون من أجل إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ، (بانكوك، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

(أ) تنفذ جمهورية مولدوفا تدابير ترمي إلى تحسين بناء الهياكل الأساسية الوطنية امتثالا للمعايير الدولية والأوروبية في مجال التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) أصدرت أستراليا معايير جديدة لأماكن العمل، هي المعايير الوطنية الدنيا لشروط تجهيز المباني لتيسير دخولها واستخدامها من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ج) قامت إندونيسيا بتحسين التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المباني والمرافق العامة بما في ذلك المباني والمرافق المستخدمة لانتخاباتها البرلمانية؛

(د) أبلغ الأردن عن جهوده الحالية الرامية إلى تحسين شروط قانون البناء الوطني من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(هـ) تقوم كينيا بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في برامج الخدمة العامة من أجل تحسين فرص الاستفادة من البنى التحتية العامة والأجهزة التي تدعمها؛

(و) بدأت رومانيا دراسة وطنية بشأن سهولة تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة في المحيط المادي واستفادتهم من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأوصت بالمزيد من الاستثمار لتحسينها؛

(ز) أشار الاتحاد الروسي في تقريره إلى التقدم الذي أحرزه في ما يتعلق بالترتيبات التيسيرية المعقولة التي يوفرها مقدمو الخدمات من أجل زيادة تسهيل استعمال وسائل النقل والاستفادة من الخدمات العامة بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من إعاقات سمعية بصرية وبالنسبة لمستخدمي الكراسي المتحركة؛

(ح) أعلنت سنغافورة عن خفض تكلفة النقل لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ط) قامت الفلبين بتحسين التسهيلات المقدمة لذوي الإعاقة بتشجيع مشاركتهم مع التركيز على المناطق الريفية.

التعليم

٢٢ - في الفقرة ٤ (د) من الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية (القرار ٣/٦٨)، أكدت الدول الأعضاء على الضرورة الملحة للاعتراف بالحق في التعليم على أساس تكافؤ الفرص وعدم التمييز، عن طريق إتاحة التعليم الابتدائي المجاني الإلزامي لجميع الأطفال ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين. وقدمت بعض الدول تقارير عن التدابير الرامية إلى تحسين سبل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم. وذكرت عدة دول أن مشاركة الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم لا تزال أقل من مشاركة غيرهم، حيث

يواجهون عقبات متعددة في الحصول على التعليم بما في ذلك التعليم ما قبل المدرسي والتعليم الابتدائي:

(أ) عززت جمهورية مولدوفا الجهود الرامية إلى تنفيذ قانون التعليم الشامل للجميع واعتمدت برنامجا لتطوير التعليم الشامل للجميع للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. ويضع هذا البرنامج إطارا للسياسة العامة من أجل مواصلة تكييف نظام التعليم الوطني لكي يراعي احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة؛

(ب) ويقوم الأردن بإعداد خطة خمسية لتحسين استيعاب الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية والسمعية والبصرية والإعاقات الذهنية الطفيفة والمتوسطة في نظام التعليم والتعلم؛

(ج) وعززت النرويج الجهود الرامية إلى تحسين فرص حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم، وقامت بزيادة التمويل الاتحادي للتعليم؛

(د) وأعلنت سنغافورة مؤخرا عن زيادة الإعانات المالية المقدمة لدعم برامج التدخل المبكر المخصصة للأطفال ذوي الإعاقة في سن التعليم ما قبل المدرسي.

العمالة

٢٣ - في الفقرة ٤ (ز) من الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية (القرار ٣/٦٨)، شجعت الجمعية العامة الدول الأعضاء في عام ٢٠١٣ على كفالة توفير فرص العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع غيرهم ودون تمييز، بسبل منها تعزيز تطوير المهارات والتدريب المهني والتدريب على مباشرة الأعمال الحرة.

٢٤ - وأفادت عدة دول بأنها عززت جهودها لتحسين فرص الحصول على عمل وإتاحة العمل الكريم. وأفادت دول بأنها أدمجت عناصر مبتكرة في استراتيجياتها لدعم إمكانية تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وإتاحة فرص العمل لهم، استنادا إلى النظم الحالية القائمة على الحصص وعلى توفير دعم كاف لاستيعابهم، على النحو التالي:

(أ) أفادت أستراليا بأنها وضعت نظما تجريبية لتوفير الحوافز لأرباب العمل لإتاحة معاشات تقاعدية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وصندوقا مبتكرا لدعم إزالة الحواجز التي تعوق الحصول على عمل في إطار استراتيجيتها الوطنية المعنية بالصحة العقلية وعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) تقوم كينيا حاليا بإعداد قاعدة بيانات لتسجيل الشباب ذوي الإعاقة والتوفيق بين مهاراتهم وبين احتياجات سوق العمل. وتعمل كينيا في الوقت الحالي أيضاً على إنشاء صندوق وطني لتنمية مهارات الأشخاص ذوي الإعاقة لمساعدة الشباب ذوي الإعاقة على المشاركة في التدريب التقني والمهني وفي إقامة مشاريع خاصة بهم؛

(ج) أكدت جمهورية كوريا أنها بدأت تطبيق نظام يقتضي من أرباب العمل التقيد بحصص إلزامية للتوظيف؛

(د) أنشأت سنغافورة وكالة معنية حصرا بتعزيز إمكانية تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة فرص العمل لهم.

الرعاية الصحية

٢٥ - في الفقرة ٤ (هـ) من الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية (القرار ٣/٦٨)، شددت الدول الأعضاء على كفالة إمكانية استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من خدمات الرعاية الصحية الأولية والخدمات المتخصصة. وفي هذا الصدد، أفاد عدد من الدول بمبادرات في مجال الرعاية والخدمات الصحية، على النحو التالي:

(أ) أفادت أستراليا بوجود جهود لتعزيز نظام خدمات الصحة العقلية بما في ذلك التوسع في خدمات الصحة العقلية الميسرة للشباب؛

(ب) عممت كولومبيا مراعاة مسائل الإعاقة في السياسات العامة المتصلة بالصحة؛

(ج) أصدر الاتحاد الروسي سياسات تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في الحصول مجانا على معدات إعادة التأهيل؛

(د) وسعت سنغافورة نظامها الوطني للتأمين الصحي وأدمجت فيه تغطية شاملة للجميع في عام ٢٠١٥.

الرعاية الاجتماعية وإعادة التأهيل في المجتمع المحلي والعيش المستقل

٢٦ - أفادت عدة دول ببذل جهود لتحسين المساعدة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع المحلي وتمكينهم من العيش المستقل، على النحو التالي:

(أ) نفذ الأردن مؤخرا مشروعا تجريبيا لمساكن جماعية لشباب ذوي إعاقات ذهنية كانوا من قبل يعالجون في مؤسسات للصحة النفسية، لتعزيز قدرتهم على العيش المستقل والحصول على عمل داخل المجتمعات المحلية؛

(ب) أصدرت جمهورية مولدوفا مجموعة من اللوائح ومعايير دنيا للجودة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة على العيش المستقل ومساعدتهم على معاودة الاندماج في المجتمع بعد إعادة تأهيلهم. وسلطت جمهورية مولدوفا الضوء أيضاً على تنفيذها لنظام وطني للخدمات الاجتماعية المتكاملة يتوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية المتخصصة في إطار المجتمعات المحلية؛

(ج) أعدت كولومبيا استراتيجية ومبادئ توجيهية وطنية من أجل تفعيل إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم المحلية؛

(د) أنشأ الاتحاد الروسي آلية تنسيق لإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمع؛

(هـ) أفادت إندونيسيا وكينيا بزيادة التمويل المقدم لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإعادة تأهيلهم في المجتمعات المحلية والأسر؛

(و) أفادت كينيا وجمهورية كوريا بتنفيذ برامج للتحويلات النقدية للأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة؛

(ز) أعلنت سنغافورة زيادة تخفيف الأعباء الضريبية عن كاهل أفراد الأسر التي ترعى أشخاصا ذوي إعاقات شديدة.

أعمال الإيذاء والعنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة

٢٧ - يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة لخطر الإيذاء والعنف. وقد لوحظ في عدد من التقارير أن الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما النساء والفتيات ذوات الإعاقة، أكثر تعرضا للاستغلال والعنف والإيذاء. وقد أفادت بعض الدول بتنفيذ مبادرات محددة للتصدي للعنف المرتكب ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، على النحو التالي:

(أ) أصدرت أستراليا خطة وطنية للحد من العنف ضد النساء وأطفالهن، تستجيب للاحتياجات المحددة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة؛

(ب) أفاد الأردن بقيامه مؤخرا بتوفير التدريب لموظفين وطنيين في وزارات التربية والتنمية الاجتماعية والصحة بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الإيذاء والعنف وبشأن التوعية الجنسية للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ج) نشرت النرويج مؤخرا دراسة عن أعمال العنف والإيذاء التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة في إطار العلاقات الشخصية الوثيقة، أشارت فيها إلى مختلف أوجه القصور في تقديم الخدمات في الوقت الحالي؛

(د) شرعت أستراليا أيضاً في إجراء بحوث عن العنف المرتكب ضد النساء ذوات الإعاقة في كمبوديا.

التعاون الإنمائي الدولي

٢٨ - يجري حاليا بذل جهود متزايدة فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي الدولي الشامل لمسائل الإعاقة تمشيا مع الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية وبالتزامن مع الأعمال الجارية المتصلة بوضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة عنصرا فاعلا في التعاون الدولي وجهة مستفيدة منه.

٢٩ - وقد أصبح التحول باتجاه إدراج منظور الإعاقة في التعاون الإنمائي والدولي أكثر شيوعا، كما أن تعميم مراعاة الإعاقة إلى جانب تمويل البرامج الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة قد غدا أكثر تواترا. وشدد عدد كبير من البلدان المانحة على ضرورة إدماج منظور الإعاقة في برامج المعونة والتنمية الدولية، على النحو التالي:

(أ) أنشأت أستراليا فريقا للعمل على إدماج منظور الإعاقة في برامج المعونة وأعلنت مؤخرا أنه سيتم في عام ٢٠١٤ إعداد استراتيجية جديدة للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة؛

(ب) أنشأت النمسا فرقة عمل معنية بالإدماج وسلطت الضوء على نهجها القائم على حقوق الإنسان والمنفذ على مسارين إزاء مسائل الإعاقة في برامج التنمية الدولية؛

(ج) في الدانمرك، تشمل استراتيجية العمل الإنساني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بصورة صريحة الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم فئة معرضة بشكل خاص للمخاطر وفئة ذات أولوية؛

(د) تعطي النرويج أولوية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات من قبيل التعليم والجهود الإنسانية والصحة والمساواة بين الجنسين في إطارها المعني بالتعاون الإنمائي الدولي؛

(هـ) نقحت جمهورية كوريا في عام ٢٠١٣ قانونها الإطاري بشأن التعاون الإنمائي الدولي ليتضمن الإعاقة باعتبارها مسألة شاملة؛

(و) أدمجت إسبانيا مؤشرا محددا لمسائل الإعاقة في نظامها لقاعدة بيانات التنمية لإتاحة رصد تأثير المشاريع على الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ز) أنشأت السويد في آذار/مارس ٢٠١٤ منتدى للتعاون الإنمائي يحدد الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم فئة من بين خمس فئات ذات أولوية لتلقي المعونة التي يوفرها؛

(ح) أدرجت إيطاليا توصيات مستمدة من خطة عملها المعنية بمسائل الإعاقة في مبادئها التوجيهية لبرامج التعاون الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وقدمت إيطاليا أيضاً هذه الخطة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أجل تنسيق سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال الإعاقة؛

(ط) تواصل فنلندا إبراز مسائل الإعاقة في عملها في مجال التعاون الدولي من خلال نهج متعدد المسارات، يجمع بين تعميم مراعاة منظور الإعاقة، ووضع برامج موجهة للأشخاص ذوي الإعاقة، وإدراج منظور الإعاقة في الحوارات المتعددة الأطراف. وزاد برنامج التعاون الدولي الفنلندي أيضاً في التمويل المخصص لمشاريع الإعاقة بمقدار ٣ ملايين يورو.

التحديات

٣٠ - على الرغم من إحراز تقدم كبير في عدد من المجالات، يتعين بذل مزيد من الجهود من أجل تنفيذ الاتفاقية في جميع المجالات، بما في ذلك ما يلي: تعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ والاعتراف بأهليتهم القانونية واتخاذ ما يلزم للاعتراف بهم على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون؛ والاستعاضة عن نماذج اتخاذ القرار بالوكالة بنماذج تقوم على الدعم في اتخاذ القرار؛ وتفسير المادة ١٢ من الاتفاقية، على النحو الذي لاحظته مؤخرا اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تعليقها العام رقم ١ (٢٠١٤) (انظر CRPD/C/GC/1).

٣١ - وتطرقت الدول الأعضاء أيضاً للعقبات التي تعوق تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً. فعلى سبيل المثال، اعترف عدد كبير من الدول، في الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، بوجود نقص في البيانات العالية الجودة، والمصنفة بقدر كاف، والقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، عن وضع الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الوطني. وحتى يتسنى

تنفيذ الاتفاقية وتحقيق أي واحد من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم عملية صنع السياسات التي تقوم على أدلة وتستجيب للاحتياجات، يتعين تعزيز البيانات. وقد ذكرت عدة دول أعضاء أنها تبذل جهودا لتحسين قاعدتها المعرفية بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٢ - وأفاد الأردن وجمهورية كوريا ورومانيا وكولومبيا والنرويج بتنفيذ طائفة واسعة من الأنشطة البحثية، بما في ذلك بشأن فئات محددة من الأشخاص ذوي الإعاقة ودمج منظور الإعاقة في الدراسات الاستقصائية الوطنية تمشيا مع التوجيهات الصادرة عن فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة ودراسات استقصائية أخرى، بما في ذلك الدراسة الاستقصائية النموذجية عن الإعاقة التي أعدتها منظمة الصحة العالمية. وفي هذا الصدد، عالجت أستراليا الحاجة إلى تعزيز البحوث المتعلقة بالإعاقة من خلال برامج المعونة والتنمية التي تنفذها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

باء - منظومة الأمم المتحدة

٣٣ - قامت منظومة الأمم المتحدة على مدى الفترة المشمولة بالتقرير بتعزيز الجهود لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقية من خلال التعاون التقني وبناء القدرات والتوعية.

٣٤ - وكان من بين المجالات التي ركزت عليها كيانات الأمم المتحدة بدرجة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعزيز معارف الدول الأعضاء بشأن مسائل الإعاقة ومساعدتها على بناء تلك المعارف. وقد تضمن ذلك التعاونَ التقني لدعم جمع وتحليل البيانات وتشجيع قيام منتديات وشبكات إقليمية لتبادل المعارف واتخاذ إجراءات جماعية. وقد اتخذت كيانات الأمم المتحدة نُهجا تدمج منظور الإعاقة في برامجها وخططها وأطرها الاستراتيجية الداخلية وهي تستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات من أجل تحقيق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في طائفة واسعة من البرامج.

إنشاء آليات لتعميم مراعاة منظور الإعاقة في البرامج العالمية

٣٥ - منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/67/281)، واصلت كيانات الأمم المتحدة جهودها لتعزيز منظور الإعاقة في مجالات عمل كل منها. ولا تزال عدة وكالات تدمج منظور الإعاقة في أنشطة البرامج والتعاون التقني. ويقوم عدد كبير من الوكالات أيضا بأنشطة البحث والتعاون التقني الموجَّه.

٣٦ - وتقوم منظمة العمل الدولية حاليا بإعداد استراتيجية وخطة عمل تتعلق بإدماج منظور الإعاقة. وتهدف الاستراتيجية وخطة العمل إلى تعزيز إدماج منظور الإعاقة باعتبارها مسألة شاملة في جميع عملها.

٣٧ - وأصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطة استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تشير إلى أن النساء والفتيات ذوات الإعاقات هن من الفئات الأكثر فقرا واستبعادا وهو أمر يبرر إعطاءها اهتماما محددا وخاصا في أنشطة المنظمة. وستدعم هذه الخطة الاستراتيجية تعميم مراعاة منظور الإعاقة بصورة منهجية.

٣٨ - وركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز الكفاءات الفنية الداخلية لموظفي الأمم المتحدة العاملين في الأفرقة القطرية لتحسين استجابتهم للدول الأعضاء ومدها بالمساعدة التقنية في سياق تنفيذ شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٩ - وفي إطار متابعة قرار جمعية الصحة العالمية بشأن الإعاقة الصادر في عام ٢٠١١، أعدت منظمة الصحة العالمية خطة عمل عالمية تتعلق بالإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، تشجع إزالة الحواجز وتحسين إتاحة الخدمات والبرامج الصحية، وتعزيز أنشطة التأهيل وإعادة التأهيل والتكنولوجيا المساعدة وخدمات المساعدة والدعم وتوسيع نطاقها، وإعادة التأهيل في المجتمعات المحلية، وتعزيز جمع بيانات الإعاقة ذات الصلة والقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي.

تشجيع التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة

٤٠ - تمثل التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وسيلة لتحقيق اندماجهم في المجتمع ومشاركتهم في التنمية فضلا عن كونها الغاية في حد ذاتها. وقد حسنت منظومة الأمم المتحدة إتاحة المعلومات والمواد والاجتماعات والمنتديات. وافتتحت الأمانة العامة مركزها للتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بالتزامن مع الاحتفال باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٤١ - وعملت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة (انظر A/67/281، الفقرات ٢١-٢٣) على وضع سياسة شاملة بشأن هذه التسهيلات للأمانة العامة للأمم المتحدة، تحققت بصدور نشرة الأمين العام المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن العمالة والتسهيلات للموظفين ذوي الإعاقة في الأمانة العامة للأمم المتحدة (ST/SGB/2014/3). وستتيح نشرة الأمين العام للمنظمة اتخاذ تدابير مناسبة للقضاء على التمييز على أساس الإعاقة في الأمانة العامة، من خلال خطوات تشمل

اعتماد معايير ومبادئ توجيهية للأمانة العامة، لكفالة أن تتاح للموظفين ذوي الإعاقة إمكانية دخول المرافق المادية والمؤتمرات، والاستفادة من الخدمات والاطلاع على الوثائق والمعلومات، والتطور المهني، ومن خلال تدابير تهدف إلى تخفيف الأعباء الأخرى غير المتكافئة المتصلة بالإعاقة الواقعة على كاهل الموظفين ذوي الإعاقة. ويتوقع أن تتخذ تلك التدابير في حدود الموارد القائمة أو باللجوء إلى موارد إضافية توافق عليها الجمعية العامة لهذا الغرض.

٤٢ - وواصلت منظومة الأمم المتحدة بذل الجهود لتحسين التسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم التامة وعلى قدم المساواة مع غيرهم في المجتمع في جميع جوانب عمل المنظمة. فقد قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي كانت تعمل بوصفها أمانة للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية، بالتعاون مع المؤسسة اليابانية، بالمشاركة في إعداد الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى بأشكال متعددة الوسائط يمكن الاطلاع عليها. وتبذل الأمانة العامة واللجان الإقليمية للأمم المتحدة حاليا جهودا لتوفير خدمات الترجمة الفورية بلغة الإشارة وبتعليقات آنية وبطريقة برايل في الاجتماعات العالمية والإقليمية والأقاليمية.

٤٣ - وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتعزيز إتاحة الوصول إلى المرافق والحصول على الخدمات، بما في ذلك إحراز تقدم صوب إنشاء مركز للتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في بانكوك.

٤٤ - ولا يزال الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) يشجعان إمكانية استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. فقد قامت اليونسكو في فبراير ٢٠١٤ بوضع السياسة النموذجية لتكنولوجيات المعلومات الشاملة للجميع في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة وشرعت في تنفيذها. وتعد هذه السياسة النموذجية موردا عمليا للحكومات في وضع السياسات الوطنية وتنفيذها. ونشر الاتحاد الدولي للاتصالات مؤخرا تقريرا عالميا بعنوان ”صناديق الخدمات الشاملة والإدراج الرقمي للجميع“، وواصل تعزيز وتيسير تبادل المعارف بشأن مدى أهمية إتاحة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناسبات العالمية والإقليمية.

التوعية

٤٥ - احتُفل باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة في مقر الأمم المتحدة وفي مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية والقطرية في مختلف بلدان العالم. وكان موضوع اليوم الدولي في عام

٢٠١٣ هو ''حطموا الحواجز، افتحوا الأبواب: من أجل إقامة مجتمع شامل وتحقيق التنمية للجميع''، وهو يستند إلى الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية، لمواصلة التوعية بمسائل الإعاقة والتسهيلات التي ينبغي إتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارها مسألة إنمائية شاملة. وفي إطار الاحتفال بهذا اليوم، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عددا من المناسبات تضمنت مناقشات وعروضا فنية وعرضا لفيلم يروج لرسائل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعاونت الإدارة أيضاً مع مؤسسة الأمم المتحدة ومنظمة GivingTuesday.org في تشجيع العمل التطوعي للأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق المشاركة التامة في قضايا المجتمع والتنمية بوصفهم مستفيدين وقادة.

٤٦ - وواصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل كمركز تنسيق بشأن الإعاقة داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال الإعاقة. فنظمت الإدارة حلقات نقاش وحلقات دراسية واجتماعات لأفرقة الخبراء ومشاورات مع منظمات المجتمع المدني، لا سيما منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، لتحسين المعرفة والفهم بشأن تنفيذ الاتفاقية والتوعية بمضمونها المعياري. وكان من المحاور الرئيسية خلال العام الماضي خطةُ التنمية العالمية الشاملة لمسائل الإعاقة، ومواصلة الابتكارات في مجال إحصاءات الإعاقة من خلال تيسير المناقشات مع جميع الجهات المعنية وبالتآزر مع فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة.

٤٧ - وواصلت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة تشجيع التصديق على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري وتنفيذهما. فعقب الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في أيلول/سبتمبر مباشرة، صدقت جمهورية فنزويلا البوليفارية على الاتفاقية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مؤتمرا إقليميا بشأن الإعاقة لتشجيع تحسين المعارف والسياسات لتنفيذ الاتفاقية في المنطقة. وفي نهاية المؤتمر، اعتمد المشاركون وثيقة ختامية تكرر التأكيد على الاتفاقية باعتبارها الإطار التوجيهي لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة وتعزيزها والنهوض بها وحددوا الخطوات التي تكفل تعزيز الاتفاقية. وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تشجيع حملة ''إعمال الحقوق'' في آسيا والمحيط الهادئ وحصلت على تأييد استراتيجية إنشيون من أجل، إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في الدورة التاسعة والستين للجنة في عام ٢٠١٣. ومنذ تأييد الاستراتيجية، صدقت عليها سبعة بلدان أخرى في المنطقة.

٤٨ - واضطلعت الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أيضا بأنشطة للتوعية. فقد صدر في آذار/مارس ٢٠١٣ بيان مشترك للأمم المتحدة[١٠] بشأن إنهاء العنف المرتكب ضد النساء

(١٠) انظر www.unicef.org/media/media_68116.html.

والفتيات، تضمن إشارة إلى النساء والفتيات ذوات الإعاقة باعتبارهن فئة معرضة بشكل خاص للمخاطر. وبُذلت جهودٌ ناجحة لدمج الترابط بين الاعتبارات الجنسانية والإعاقة في الاتفاقات الدولية[١١]. فقد واصلت منظمة الصحة العالمية تنسيق أنشطة شبكتها العالمية للأعمال التجارية والإعاقة لإبراز الجدوى من توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. ونجحت اليونسكو في تحسين إمكانية ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مواقع التراث العالمي بفضل وجود مديرين في ٩٨١ من تلك المواقع. ويتعاون الاتحاد الدولي للاتصالات مع اللجنة الدولية للألعاب الأوليمبية للمعوقين في تنفيذ حملة عالمية لتعزيز إتاحة الخدمات والإذاعة للأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام ٢٠١٦.

إجراء البحوث والتعاون التقني مع الدول الأعضاء لتعزيز قاعدة المعارف المتعلقة بالإعاقة

٤٩ - نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عددا من المناسبات وحلقات نقاش للنهوض بالسياسات والممارسات القائمة على الأدلة للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة خلال الفترة قيد الاستعراض[١٢]. ففي الآونة الأخيرة، نظمت الإدارة اجتماعاً لفريق خبراء لتحليل الوضع الراهن لإحصاءات الإعاقة وتقديم توصيات لاتخاذ إجراءات لتعزيز الجهود الرامية إلى جمع البيانات من أجل تعزيز صياغة السياسات القائمة على الأدلة بوصفه إسهاما في تنفيذ الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية.

٥٠ - وأكدت التوصيات الصادرة عن الاجتماع على الضرورة الملحة للتنسيق بين كيانات الأمم المتحدة لمعالجة نقص البيانات وتنقيح طرق جمعها وتوليفها وإبلاغها، بهدف تحسين المواضيع المشمولة وحسن التوقيت وقابلية البيانات للمقارنة مع مراعاة الحالة المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دراسة متعمقة بالتعاون مع جامعة الدول العربية بشأن إحصاءات الإعاقة جمعت فيها معلومات نوعية تتصل بالإعاقة في المنطقة. وأشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تقريرها إلى تزايد وعي الحكومات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأهمية الإحصاءات في وضع السياسات القائمة على الأدلة وأفادت بحدوث تحسن في جمع البيانات عن مدى انتشار الإعاقة في المنطقة. وقام عدد من البلدان، بالتعاون التقني مع منظمة العمل الدولية، بإدماج

(١١) انظر الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة في دورتها الثامنة والخمسين (E/2014/27-E/CN.6/2014/15) والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية.

(١٢) انظر www.un.org/disabilities/.

مجموعة الأسئلة التي أعدها فريق واشنطن في الدراسات الاستقصائية الوطنية للقوى العاملة، وفقا للقرارات التي اتخذتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.

٥١ - ولا تزال الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وشراكة الأمم المتحدة من أجل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تدعم بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية في وضع إحصاءات وطنية عن وضع الأشخاص ذوي الإعاقة وجمعها وإدارتها وفي إجراء بحوث وتحليلات ذات أهداف محددة. وقد أسفر الدعم المقدم من الشراكة بالفعل عن إدراج إحصاءات الإعاقة باعتبارها مسألة ذات أولوية في الاجتماع الإقليمي الرابع لرؤساء هيئات التخطيط ورؤساء أجهزة الإحصاء في منطقة المحيط الهادئ وعن قرار بإدراج مسائل الإعاقة في قاعدة البيانات الوطنية لمؤشرات الحد الأدنى من التنمية التي تعدها أمانة جماعة المحيط الهادئ والمتاحة على الإنترنت. وستدعم قاعدة البيانات الإلكترونية المذكورة توحيد إحصاءات الإعاقة في جميع بلدان جزر المحيط الهادئ ومواءمتها.

التعاون والمساعدة التقنيان لتعزيز التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة

٥٢ - واصلت منظومة الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء من خلال التعاون التقني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد قام برنامج التعاون التقني المشترك بين الوكالات التابع لشراكة الأمم المتحدة من أجل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي ينسقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم دفعة أولى من التمويل، مع بدء تنفيذ مشاريع مشتركة في عام ٢٠١٣ في إندونيسيا وأوكرانيا وتوغو وتونس وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا ودولة فلسطين وكوستاريكا وموزامبيق وفي مجموعة مختلفة من جزر المحيط الهادئ. ومن المقرر أن يتوسع برنامج الشراكة في عام ٢٠١٤ ليشمل مشاريع إضافية.

٥٣ - وإضافةً إلى دعم تنفيذ الشراكة، اضطلعت منظمة العمل الدولية بعدد من مشاريع التعاون التقني التي تركز على تشجيع تحسين التشريعات لتحقيق تكافؤ الفرص أمام الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمالة في إثيوبيا وإندونيسيا وبوتسوانا وزامبيا والصين وفييت نام.

٥٤ - وركز الصندوق الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الجماعات المهمشة، بمن فيهم النساء ذوات الإعاقة. ونُفذت مشروعات للتصدي للعنف ضد النساء ذوات الإعاقة في الكاميرون وليسوتو وناميبيا ونيجيريا. واضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً بعدد من المبادرات لتحسين نوعية حياة النساء ذوات الإعاقة في

أوروغواي وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجمهورية مولدوفا وسيراليون وطاجيكستان.

٥٥ - ونفذت اليونسكو عددا من برامج التعاون التقني ذات صلة بمنغوليا. وتقوم منظمة الصحة العالمية في الوقت الحالي بإعداد مجموعة برامج تدريبية تفاعلية متاحة على الإنترنت لدعم بناء قدرات المديرين في مراكز إعادة التأهيل في المجتمعات المحلية.

٥٦ - وحدّثت منظمة السياحة العالمية توصياتها لعام ٢٠٠٥ لتدمج فيها الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية وتصميمها العام. ونُشر في آذار/مارس ٢٠١٤ دليل تيسير السياحة للجميع: الشراكات بين القطاعين العام والخاص والممارسات الجيدة، الذي يتضمن نصائح فنية بشأن إدراج كل من معالم التراث الثقافي والطبيعي في سلسلة الأنشطة السياحية الميسِّرة المضيفة للقيمة.

٥٧ - وواصلت منظومة الأمم المتحدة تعزيز نهج التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، بسبل تشمل التعاون التقني مع الدول الأعضاء. وتقوم منظومة الأمم المتحدة حاليا بتحسين تنسيق وتنفيذ الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جميع البرامج ومجالات العمل، بما في ذلك الاستجابات للأزمات الإنسانية وغيرها من الأزمات. وهناك أيضاً مجال أمام منظومة الأمم المتحدة للتركيز على التعاون التقني من قبيل التمويل الشامل لمسائل الإعاقة وإمكانية لجوء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القضاء وأهليتهم القانونية ووضع نماذج لاتخاذ القرارات الداعمة. ويمكن أيضاً تعزيز إدراج مسائل الإعاقة في الطرائق القائمة والناشئة للتعاون التقني الدولي باعتبارها مسألة شاملة وأولوية قائمة بذاتها. وبالنظر إلى النجاح الذي تحقق على مدى الفترة المشمولة بالتقرير من حيث بناء القاعدة المعرفية بشأن الإعاقة، تظل هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر لدعم الدول الأعضاء في إضفاء الطابع المؤسسي على منهجيات جمع وتصنيف البيانات المتعلقة بوضع الأشخاص ذوي الإعاقة وتنسيق تلك المنهجيات.

جيم - منظمات المجتمع المدني

٥٨ - لا تزال منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، على وجه الخصوص، عناصر فاعلة ومستفيدة في آن واحد، في سياق تنفيذ الاتفاقية على الصعد الدولي والإقليمي والوطني.

٥٩ - وقد شارك أكثر من ٦٥٠ ممثلا من منظمات المجتمع المدني في الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتكلم عدد كبير من منظمات المجتمع المدني وأعربت عن رأيها في السبل التي يمكن أن تتبعها الدول الأطراف من

أجل مواصلة تنفيذ الاتفاقية. ونُظمت ٤٢ مناسبة جانبية بشأن عدد من المواضيع، شملت في جملتها التمييز، والتكنولوجيا، والرياضة، والقوانين والسياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والمشاركة التامة والفعالة، والتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء والأطفال والشباب ذوي الإعاقة، والحقوق، والتعاون الإقليمي، والمواقف والنماذج النمطية، والإعاقة والابتكار، وخلق فرص متكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويقتضي التصدي لهذه المجموعة المتنوعة من المواضيع الاهتمام بطريقة وضع وتنفيذ ورصد ما يتصل بها من سياسات من أجل تنفيذ الاتفاقية. وإضافةً إلى ذلك، قامت منظمات المجتمع المدني قبل الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف بتنظيم منتديين رئيسيين بشأن الإعاقة: منتدى للمجتمع المدني ومنتدى عالمي. وشاركت الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنظيم منتدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو منتدى للشراكة بين الجهات المتعددة معني بقضايا التنمية والإعاقة يهدف إلى إنشاء شبكات غير رسمية بين الجهات المتعددة الجديدة والتقليدية، عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وشارك أكثر من ١٠٠ شخص في جلسات النقاش. وقد ركز منتدى عام ٢٠١٤ بشكل محدد على الإعاقة والحد من مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف ومراعاة قضايا الإعاقة في الجوانب المالية في سياق وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة لما بعد عام ٢٠١٥.

المرفق

قائمة بأسماء الأطراف الموقّعة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها أو المصدقة عليهما أو المنضمّة إليهما، حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٤

ألف - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
أفغانستان		١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢*
ألبانيا	٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	١١ شباط/فبراير ٢٠١٣
الجزائر	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
أندورا	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	١١ آذار/مارس ٢٠١٤
أنغولا		١٩ أيار/مايو ٢٠١٤*
أنتيغوا وبربودا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
الأرجنتين	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
أرمينيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
أستراليا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨
النمسا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
أذربيجان	٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
جزر البهاما	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	
البحرين	٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
بنغلاديش	٩ أيار/مايو ٢٠٠٧	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
بربادوس	١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧	٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣
بلجيكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩
بليز	٩ أيار/مايو ٢٠١١	٢ حزيران/يونيه ٢٠١١
بنن	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨	٥ تموز/يوليه ٢٠١٢
بوتان	٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
البوسنة والهرسك	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩	١٢ آذار/مارس ٢٠١٠

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
البرازيل	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ آب/أغسطس ٢٠٠٨
بروني دار السلام	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	
بلغاريا	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢
بوركينا فاسو	٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧	٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩
بوروندي	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤
كمبوديا	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
الكاميرون	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	
كندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١١ آذار/مارس ٢٠١٠
كابو فيردي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
جمهورية أفريقيا الوسطى	٩ أيار/مايو ٢٠٠٧	
تشاد	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢	
شيلي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨
الصين	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ آب/أغسطس ٢٠٠٨
كولومبيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٠ أيار/مايو ٢٠١١
جزر القمر	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	
الكونغو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
جزر كوك		٨ أيار/مايو ٢٠٠٩*
كوستاريكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
كوت ديفوار	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
كرواتيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧
كوبا	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
قبرص	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١
الجمهورية التشيكية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
الدانمرك	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩
جيبوتي		١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢*
دومينيكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢
الجمهورية الدومينيكية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٣ تموز/يوليه ٢٠١٣	

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
إكوادور	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
مصر	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
السلفادور	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
إستونيا	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢
إثيوبيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ تموز/يوليه ٢٠١٠
الاتحاد الأوروبي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
فيجي	٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠	
فنلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
فرنسا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠
غابون	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
جورجيا	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩	١٣ آذار/مارس ٢٠١٤
ألمانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩
غانا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢
اليونان	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣١ أيار/مايو ٢٠١٢
غرينادا	١٢ تموز/يوليه ٢٠١٠	
غواتيمالا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩
غينيا	١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧	
غينيا – بيساو	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨
غيانا	١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	
هايتي		٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩*
هندوراس	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
هنغاريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧
أيسلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
الهند	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
إندونيسيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
إيران (جمهورية – الإسلامية)		٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩*
العراق		٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣
أيرلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
إسرائيل	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
إيطاليا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩
جامايكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
اليابان	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
الأردن	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨
كازاخستان	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	
كينيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨
كيريباس		٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣*
الكويت		٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣*
قيرغيزستان	٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
لاتفيا	١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨	١ آذار/مارس ٢٠١٠
لبنان	١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	
ليسوتو		٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨*
ليبريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢
ليبيا	١ أيار/مايو ٢٠٠٨	
ليتوانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠
لكسمبرغ	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
مدغشقر	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	
ملاوي	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩
ماليزيا	٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠
ملديف	٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠
مالي	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
مالطة	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢
موريتانيا		٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢*
موريشيوس	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
المكسيك	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	
موناكو	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	
منغوليا		١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩*

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
الجبل الأسود	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
المغرب	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩
موزامبيق	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
ميانمار		٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١*
ناميبيا	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
ناورو		٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢*
نيبال	٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	٧ أيار/مايو ٢٠١٠
هولندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
نيوزيلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
نيكاراغوا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
النيجر	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
نيجيريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
النرويج	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣
عمان	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨	٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
باكستان	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	٥ تموز/يوليه ٢٠١١
بالاو	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣
بنما	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧
بابوا غينيا الجديدة	٢ حزيران/يونيه ٢٠١١	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣
باراغواي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
بيرو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
الفلبين	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
بولندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
البرتغال	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
قطر	٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧	١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨
جمهورية كوريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
جمهورية مولدوفا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
رومانيا	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١
الاتحاد الروسي	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
رواندا		١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨*

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
سانت لوسيا	٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	
سانت فنسنت وجزر غرينادين		٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠*
سان مارينو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨
المملكة العربية السعودية		٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨*
السنغال	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
صربيا	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩
سيشيل	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
سيراليون	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
سنغافورة	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢	١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣
سلوفاكيا	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠
سلوفينيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
جزر سليمان	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	
جنوب أفريقيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
إسبانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
سري لانكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
دولة فلسطين		٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤*
السودان	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩
سورينام	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
سوازيلند	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
السويد	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
سويسرا		١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤*
الجمهورية العربية السورية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩
تايلند	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
توغو	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	١ آذار/مارس ٢٠١١
تونغا	١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧	
ترينيداد وتوباغو	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	
تونس	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
تركيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
تركمانستان		٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨*
توفالو		١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣*
أوغندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
أوكرانيا	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	٤ شباط/فبراير ٢٠١٠
الإمارات العربية المتحدة	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨	١٩ آذار/مارس ٢٠١٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
جمهورية تترانيا المتحدة	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩	
أوروغواي	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩
أوزبكستان	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩	
فانواتو	١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧	٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)		٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣*
فييت نام	٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	
اليمن	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩
زامبيا	٩ أيار/مايو ٢٠٠٨	١ شباط/فبراير ٢٠١٠
زمبابوي		٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣*

* انضمام.

باء - البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
أفغانستان		١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢*
الجزائر	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
أندورا	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	١١ آذار/مارس ٢٠١٤
أنغولا		١٩ أيار/مايو ٢٠١٤*
أنتيغوا وبربودا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
الأرجنتين	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
أرمينيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
أستراليا		٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٩*
النمسا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
أذربيجان	٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
بنغلاديش		١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨*
بلجيكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩
بنن	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨	٥ تموز/يوليه ٢٠١٢
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
البوسنة والهرسك	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩	١٢ آذار/مارس ٢٠١٠
البرازيل	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ آب/أغسطس ٢٠٠٨
بلغاريا	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	
بوركينا فاسو	٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧	٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩
بوروندي	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤
كمبوديا	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	
الكاميرون	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	
جمهورية أفريقيا الوسطى	٩ أيار/مايو ٢٠٠٧	
تشاد	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢	
شيلي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨
الكونغو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
جزر كوك		٨ أيار/مايو ٢٠٠٩*
كوستاريكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
كوت ديفوار	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	
كرواتيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧
قبرص	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
الجمهورية التشيكية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
جيبوتي		١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢*
دومينيكا		١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢*
الجمهورية الدومينيكية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩
إكوادور	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
السلفادور	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
إستونيا		٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢*
فيجي	٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠	
فنلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
فرنسا	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠
غابون	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤
جورجيا	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩	
ألمانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩
غانا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢
اليونان	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	٣١ أيار/مايو ٢٠١٢
غواتيمالا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩
غينيا	٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨
غينيا – بيساو	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	
هايتي		٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩*
هندوراس	٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧	١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠
هنغاريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧
أيسلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
إيطاليا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩
جامايكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
الأردن	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
كازاخستان	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	
لاتفيا	٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠
لبنان	١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	
ليبريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
ليتوانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠
لكسمبرغ	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
مدغشقر	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
مالي	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
مالطة	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢
موريتانيا		٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢*
موريشيوس	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	
المكسيك	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
منغوليا		١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩*
الجبل الأسود	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
المغرب		٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩*
موزامبيق		٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢*
ناميبيا	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
نيبال	٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	٧ أيار/مايو ٢٠١٠
نيكاراغوا	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	٢ شباط/فبراير ٢٠١٠
النيجر	٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧	٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
نيجيريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
بالاو		١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣*
بنما	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧
باراغواي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
بيرو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
البرتغال	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
قطر	٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧	
رومانيا	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	
رواندا		١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨*
سانت فنسنت وجزر غرينادين		٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠*
سان مارينو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨
المملكة العربية السعودية		٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨*
السنغال	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	
صربيا	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩
سيشيل	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
سيراليون	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
سلوفاكيا	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠
سلوفينيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
جزر سليمان	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
جنوب أفريقيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
إسبانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
السودان		٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩*
سوازيلند	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
السويد	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
الجمهورية العربية السورية		١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩*
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩	٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
توغو	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	١ آذار/مارس ٢٠١١
تونس	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
تركيا	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	
تركمانستان		١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠*
أوغندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
أوكرانيا	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	٤ شباط/فبراير ٢٠١٠
الإمارات العربية المتحدة	١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩	٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩
جمهورية تترانيا المتحدة	٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
أوروغواي		٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١*
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)		٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣*
اليمن	١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩
زامبيا	٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	
زمبابوي		٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣*

* انضمام.